ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 41 issue 66 Dec. 2025

https:// tge.uobasrah.edu.iq
Journal the gulf economist
مجلة الاقتصادي الخليجي

Human development is essential to reducing poverty in Iraq

التنمية البشرية ضرورة للحد من الفقر في العراق

Asst. Prof. Dr. Shaymaa Rasheed Mohaisen

أ.م. د. شيماء رشيد محيسن / جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد

Shayma.r@uokerbala.edu.iq

https://orcid.org/0000-0001-7196-3312

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

University of Kerbala / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract :

Human development is the process of expanding individuals' choices and capabilities, enabling them to achieve better and more productive lives. Human development is essential for poverty reduction, as it helps empower the poor by providing them with the skills, knowledge, and resources needed to improve their lives

Human development in Iraq helps improve individuals' health by providing healthcare and proper nutrition. This, in turn, leads to increased productivity and reduced medical costs. Human development also contributes to job creation by supporting small and medium-sized enterprises and providing vocational training.Governments, international organizations, and civil society must invest in human development by providing healthcare, education, and vocational training, and by promoting community participation by involving the poor in decision-making that affects their lives. Human development is a powerful tool for poverty reduction. By investing in human development, we can build more just and prosperous societies

لمستخلص:التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الأفراد وقدراتهم، مما يمكنهم من تحقيق حياة أفضل وأكثر إنتاجية. وتعتبر التنمية البشرية ضرورية للحد من الفقر، حيث أنها تساعد على تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة لتحسين حياتهم.

تساعد التنمية البشرية في العراق على تحسين صحة الأفراد من خلال توفير الرعاية الصحية والتغذية السليمة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف الطبية، كما تسهم التنمية البشرية على توفير فرص العمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب المهني. يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني الاستثمار في التنمية البشرية من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني، وتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال إشراك الفقراء في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. التنمية البشرية هي أداة قوية للحد من الفقر. ومن خلال الاستثمار في التنمية البشرية ، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهارا.

Keywords: Human development, poverty, poverty reduction mechanisms, Iraq, Unemployment

الكلمات المفتاحية:
التنمية البشرية، الفقر، آليات الحد من الفقر، العراق ، البطالة

المقدمة :-

ينطلق مفهوم التنمية البشرية من نظرية التطور الاجتماعي، حيث إنّ الإنسان هو العنصر المهم في هذا التطوّر من جانب، ومن جانب آخر لا بدّ من مواءمة ومتابعة العلاقة بين العوامل الماديّة في الحياة والعوامل الروحيّة، وما بينهما من تأثير متبادل، ومثال العوامل الماديّة أو الحاجات الماديّة: اكتساب الإنسان خبرات مهنيّة محددة تعينه على تنمية حاجاته الماديّة، ومثال العوامل الروحية: حاجة الإنسان للمثل العليا والقيم الرفيعة والمبادئ الراسخة والاعتقاد الديني الصحيح، فالإنسان مادة ومن ضمن رسالته في الحياة تلبية حاجاته الماديّة مع الحفاظ على القيم الروحيّة؛ اذ ترتكز التنمية البشرية بشكل كبير على الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية التي تمتلكها أي دولة، على اعتبار أن نوعية هذه الموارد التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية واستدامتها وأساسا للحد من الفقر والبطالة، وهذا ما يفسّر اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية به باعتباره استثمارا إنتاجيا ووسيلة أساسية لقيام أي تنمية.

وفي خضم نشاط الإنسان اليومي، وتفاعله الدائم مع النّاس المحيطين به، يحتاج إلى تنمية قدراته باستمرار، بما يُمكِّنه من القيام بنشاطه وعمله على كافة الأصعدة، فالتنمية البشريّة هي تنمية وتطوير قدرات الإنسان وإمكانيّاته بشكل دائم ومستمر، وذلك بما يُمكنه من ممارسة نشاطه المعتاد، وباعتباره أداة وغاية للتنمية، وللتنمية البشريّة أسس فكريّة تنطلق منها، وشروط ومعايير محددة، ولها آثار تترتب عليها.

مشكلة البحث:-

تتناول مشكلة البحث في مجال التنمية البشرية مجموعة واسعة من التحديات والقضايا التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة وتتمحور المشكلة حول تزايد ظاهرة الفقر بمختلف ابعاده رغم امتلاك العراق موارد كبيرة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مجال التنمية البشرية من عدة جوانب حيوية، فهو يسهم بشكل كبير في فهم وتطوير المجتمعات. ويمكن ابراز اهمية البحث من خلال :

1. تحليل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية: يساعد البحث في تحديد وتحليل الأسباب الجذرية للفقر، وعدم المساواة، والتحديات الأخرى التي تواجه المجتمعات، يوفر رؤى حول كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على حياة الأفراد والمجتمعات.

2. تطوير سياسات وبرامج فعالة: يقدم البحث أدلة وبيانات تساعد في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تنموية أكثر فعالية، يمكن أن يسهم في تقييم فعالية البرامج القائمة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

هدف البحث:-

1- تحليل مؤشرات التنمية البشرية والفقر والعلاقة بينهما .
2- العمل على خلق مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافًا وازدهارًا.
3- البحث في التنمية البشرية أداة حيوية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبناء مستقبل أفضل للأفراد.

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان التنمية البشرية كان لها دور ايجابي في الحد من الفقر في العراق خلال مدة البحث .

كما يمكن صياغة عدة فرضيات بحثية، تعتمد على جوانب مختلفة من التنمية البشرية منها:

1 - يؤدي الاستثمار في التنمية البشرية (التعليم، الصحة، التدريب) إلى تقليل مستويات الفقر بشكل ملحوظ.

2- زيادة فرص التعليم الجيد تؤدي إلى تحسين فرص العمل وزيادة الدخل، وبالتالي تقليل الفقر.

3- تحسين الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الصحية الأولية يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الأعباء المالية على الأسر الفقيرة.

منهجية البحث:-

تم الاعتماد على المنهج الاستنتاجي والمعتمد على الأسلوب التحليلي لتفسير مفاهيم البحث والاستعانة بتحليل البيانات المستخدمة في البحث.

هيكلية البحث:-

يقسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول التنمية البشرية والفقر (المفاهيم والاهمية والعناصر) في حين جاء المبحث الثاني (تحليل المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في الفقر) بينما تناول المبحث الثالث (إجراءات لتخفيف من الفقر في العراق)، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التنمية البشرية والفقر (الجانب النظري)

اولاً: تعريف التنمية البشرية:

ان مفهوم التنمية البشرية حظى باهتمام دولي مميز في مجال الفكر التنموي، من خلال تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) اذ صدر التقرير الاول عام 1990، ثم تقاريره الدورية التي اغنت وطورت مفهوم التنمية البشرية الذي يقوم على أساس خدمة الإنسان. وحسب التقرير الاول للتنمية البشرية، اعتمد ثلاث قضايا مهمة تدخل في تفسير التنمية البشرية وهي:(1) أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، و(2) أن يتعلموا، و(3) أن يتمتعوا بمستوى معيشي لائق .

وهناك خيارات إضافية تشمل الحريات السياسية وحقوق الإنسان المكفولة ومكونات مختلفة لاحترام الذات. وكان لهذا التقرير بالغ الأثر في سياسات التنمية حول العالم. من خلال المقدمة البسيطة المعلنة التي استرشدت بها جميع التقارير اللاحقة البشر هم الثروة الحقيقية لأية أمة. وبدعم هذه المقولة بفيض من البيانات التجريبية وطريقة جديدة للتفكير في التنمية وقياسها.

مخطط (1) الخيارات الجوهرية الثابتة في تفسير التنمية البشرية

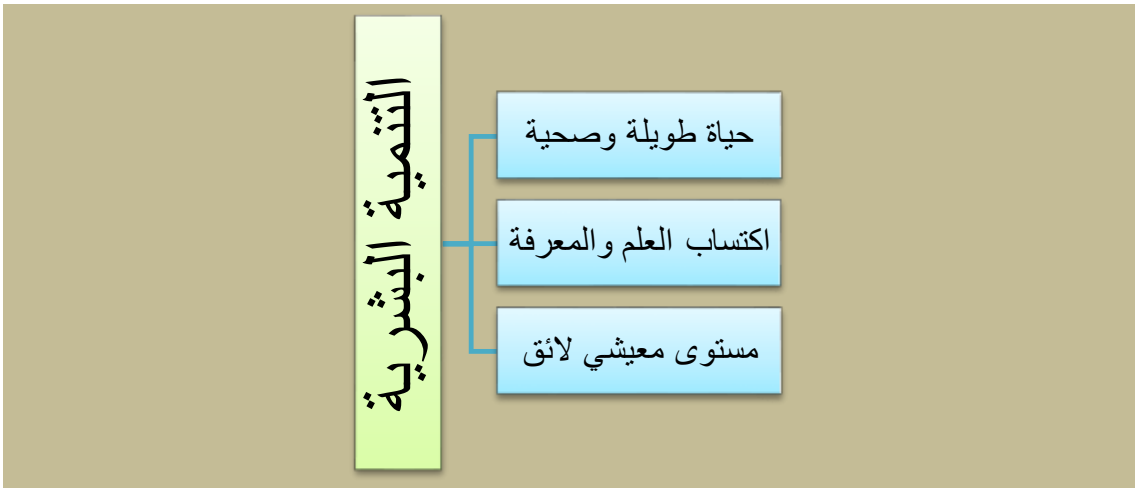

المصدر: من اعداد الباحثة

يوضح مخطط 1 الخيارات الجوهرية في بناء اساس التنمية البشرية كما اقرها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. ان التنمية الانسانية هي تنمية الناس؛ اي بناء القدرات الانسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ومن اجل الناس؛ اي ان مردود النمو يجب ان يظهر في حياة الناس، ومن قِبل الناس؛ اي تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير في العمليات التي تشكل حياتهم **(Arab Human Development Report, 2002: 13-14)**.

ويوضح د. نادر فرجاني المحرر الرئيسي لتقرير التنمية الإنسانية العربية، حول سبب التحول من صيغة التنمية البشرية الى التنمية الانسانية بقوله "في تقديرنا التنمية الإنسانية واقعاً تعبير أفضل عن المفهوم الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990، وكنا نتمنى أن المصطلح الإنجليزي يترجم من الأصل بالتنمية الإنسانية. وهنا أود الإشارة إلى التفرقة الدقيقة في اللغة العربية غير الموجودة في اللغات الأوروبية التي تسمح لنا بالتفرقة بين البشرية كمجموعة من المخلوقات أو الكائنات وبين الإنسانية كحالة راقية من الوجود البشري **(Foujo, 2012: 42)**. ويتحقق مفهوم التنمية البشرية، بالتوازن بين جانبين؛ الاول هو تكوين القدرات البشرية (تحسين مستوى المعرفة والصحة والمهارات)، والثاني هو انتفاع الناس من اكتسابهم لهذه القدرات واستخدامها للأغراض الانتاجية والاجتماعية والسياسية والثقافية **(Allam and Abdel Aal, 2012: 63)**. وفي القرن الحادي والعشرين يعد مفهوم التنمية البشرية من اهم المفاهيم العالمية حيث اطلق على النظم الاقتصادية والسياسية بـ

(عملية التنمية)، وبرز هذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم في تعدد مستوياته وابعاده. يمكن تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود الماضية من القرن العشرين بانه في الاربعينيات بعد الحرب العالمية الثانية بدأت كفكرة مرافقة ومرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وفي الخمسينيات والستينيات كان التركيز على تنمية دخل الفرد كهدف للتنمية والرفاهية الاجتماعية اي انها تقارب الجانب الاقتصادي المادي، وفي السبعينيات بدأ التركيز على توفير الحاجات الاساسية للإنسان، وفي الثمانينيات بدأ الاهتمام كثيرا في موضوع التنمية، ويمكن القول انه في عقدي السبعينيات والثمانينيات رغم بقاء الجانب الاقتصادي يهيمن على مفهوم التنمية البشرية، الا ان عدم تغطيته للحاجات الانسانية كلها، ادى الى التفكير بتوسيع نطاق تلبية هذه الحاجات، فبدأت محاولات التحول في مفهوم التنمية ليتجاوز التركيز على الجانب المادي، ليؤسس منهج اوسع لمفهوم التنمية الجديد الذي ظهر في بداية التسعينيات عام 1990 بعنوان التنمية البشرية.

ثانياً: ابعاد التنمية البشرية:

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة عام 1990م، فان مفهوم التنمية البشرية يتسع لثلاثة أبعاد أساسية هي:

البعد الاول – تأهيل وصقل القدرات البشرية، من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الاجتماعية.

البعد الثاني– توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية.

البعد الثالث– تحقيق مستوى رفاهة المجتمع .

مخطط (2) ابعاد التنمية البشرية

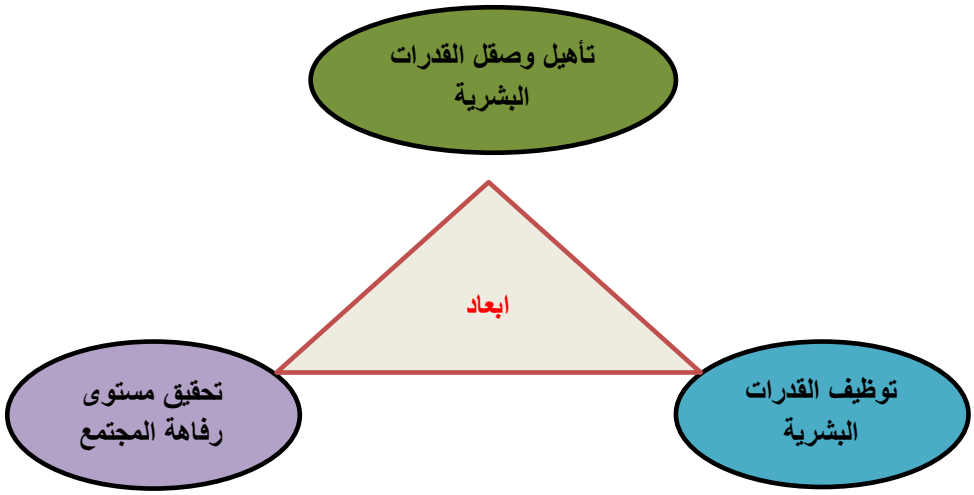

المصدر: من اعداد الباحثة.

نلحظ من مخطط (2) المساحة التكوينية للتنمية البشرية والتي يترجمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مفهوم التنمية البشرية المعاصر.

وقد أولت الامم المتحدة ضمن وثائقها وتقاريرها ومطبوعاتها الدورية وما يصدر من فروعها اهتماما كبيرا بموضوع مؤشرات التنمية البشرية (**Alam, Abdel Aal, 2012: 58**). وبعد ما شهدته التنمية في العالم من تطور، ظهرت الحاجة لإيجاد مؤشر واحد مركب، يتضمن كافة المؤشرات المتعلقة بمدى إشباع الحاجات (المادية والمعنوية)، الغرض منه تسهيل المتابعة والمقارنة والتقييم ثم التطوير، وقد نتج عن ذلك دليل التنمية البشرية، وهو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في المكونات الاساسية للتنمية البشرية، والمتمثلة في مستوى التعليم والصحة والمعيشة، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين وضعت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي مؤشر التنمية البشريّة (Human Development Index-HDI) وهو مقياس اممي يَهدف إلى قياس مستوى رفاهية الشعوب والتنمية الحاصلة في العديد من دول العالم المختلفة،

ويتم إصداره سنويّا، ويتمّ فيه ترتيب كافة الدول بناءً على ما حصلوا عليه من نقاط في التقرير.

وعموما فان اي نظام لقياس أو التعرف على مستوى التنمية البشرية في اي بلد يجب ان يتضمن عدة متغيرات تدخل في تكوين التنمية البشرية. ولكن تم التركيز اساساً على ثلاثة مؤشرات هي:

1- التعليم: وله اهميته في تكوين قدرات الانسان ومن ثم خياراته، وهنا الخيارات للأكثر تعليما وقدرة وتم تطوير هذا المؤشر في عام 1995، حيث استخدم معدل القيد في جميع المراحل التعليمية (الابتدائية والثانوية والجامعية) وتجري على اساسه العديد من المقارنات. والتعليم كخدمة عامة ينتج عنها عدد من المخرجات الإيجابية التي تعود بالنفع على المجتمع، لذا فقد اتفقت الأدبيات على أهمية الإنفاق العام على التعليم. فوجود نسبة كبيرة من المتعلمين في المجتمع لا تصب فقط في مصلحة المتعلمين الشخصية وإنما تعم فائدتها الجميع من خلال الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وانخفاض معدلات الفقر التي تحسن في عدالة توزيع الدخل، وتحسن الصحة وانخفاض معدل زيادة السكان، وانخفاض الجريمة، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحريات المدنية وغيره.

2- الصحة: الدليل المستخدم هو العمر المتوقع عند الولادة، واهمية هذا المتغير انه يوضح المؤشرات الصحية بشكل عام منذ الولادة، كعدد الاطباء والتغذية والمياه النظيفة والتلوث البيئي وغيرها من العوامل التي تؤثر في صحة الانسان، وعلى طول عمر الانسان **(Alam, Abdel Aal, 2012: 65)**. وفي تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً بشأن النفقات الصحية العالمية يكشف نمواً بوتيرة أسرع من سائر قطاعات الاقتصاد العالمي في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة حيث يمثل نسبة (10%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويتضح هذا بشكل خاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يتنامى متوسط الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة (6%) سنوياً مقارنةً بنسبة (4%) في البلدان المرتفعة الدخل، وتوفر حكومات البلدان من متوسط انفاقها نسبة (51%) على قطاع الصحة.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: وهو اكثر المؤشرات تعقيدا فهو دليل عدالة التوزيع في المجتمع، ويمكن الاكتفاء بمؤشر الدخل مع ادخال بعض التحسينات المناسبة حتى يمكن المقارنة بين الدول نظرا للتباين فيما بينها في مستوى الدخل الاسمي (**Alam, Abdel Aal, 2012.67**).

يتضح مما سبق ان التنمية البشرية ذات نطاق واسع ويضم عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وعناصر اخرى تشكل خصائص لأبعاد التنمية البشرية الاساسية التي تبنى عليها للوصول لمستوى جيد من الرفاهية. وقياس هذا الهدف عالجه مؤشر التنمية البشرية الذي يضم عدة مؤشرات كمية واهمها التعليم والصحة والدخل . يعد التعليم الركيزة الاساسية التي ترتكز عليها البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع ،حيث اكد كل من جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما على اهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمة من اسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فنمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي الى زيادة قدراته الانتاجية (Al-Rashdan, 2008, 13).

كما اشار الاقتصادي الفرد مارشال الى القيمة الاقتصادية للتعليم حيث أكد جدوى الاستثمار في التعليم على انه اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر(**Rsen, 2005, 4**) ، حيث يرى (Aigbokhan) واخرون ان الاستثمار في التعليم عملية اساسية واضحة الهدف منها كسب المهارات والمعارف والمواقف والاداء والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الاجتماعي، وتحسين الكفاءة الشخصية للأفراد ، والبحث عن فرص افضل لهم (Owolabi S. A & Okwu،2010، 10) ، كما اعتبر ان اساس السعي لتعليم الافراد كسعي الامم لان تصبح غنية واوضح (مالش) بان الافتقار للتعليم يجعل الناس فقراء والفقر يجعلهم غير سعداء وان الدولة اذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم اكثر سعادة وكما يرى (جون ستيوارت ميل) بان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم. ودعا الى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم اكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم. اما (فرديك ليست) فقد عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الاكثر

اهمية في الخزين الرأسمالي للامة ، وعلى هذا الاساس يلعب التعليم دوراً مهماً في الدول المتقدمة التي اهتمت بالعنصر البشري وتطويره على ان يكون فيها نظام تعليمي ومنهج متقدم لكل فرد من افراد مجتم؛ اذ نسب ادم سميث الذكاء الحاد والعادات والتقاليد التي تتسم بها الدول المتقدمة الى الانتشار الواسع والمبكر للتعليم. واشار الى اهمية التعليم. ودعا الى ضرورة الاهتمام به باعتباره المجال الذي يمنع الفساد في الطبقة العاملة ويساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ لان انتاجية العامل في اي دولة ترتبط ارتباطاً قوي بالثروة التعليمية، كما اكدت الثروة المعرفية والتطور التكنولوجي ان هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والتعليم في تحقيق الاهداف المزدوجة، وفي تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وتوسيع مجال المعرفة للمجتمع.

وقام العالم الفرنسي (كولبير) بتشجيع التعليم والمعرفة من خلال تأسيس المراكز العلمية وتشجيع الاختراعات والبحوث العلمية واستقطاب الادمغة من الخارج التي بدورها تؤدي الى زيادة لثروة الامة على ان دخل الافراد المتعلمين اكبر من دخل الافراد غير المتعلمين ولكي يكون الاستثمار مجدياً لا بد ان يكون العائد منه اكبر من التكاليف ، وبذلك يلعب الاستثمار في التعليم دور مهم في اكتشاف مواهب الافراد ،ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ،وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار ،ومن جانب اخر يحفز الافراد لتحقيق التقدم ويجعل العقول والنفوس اكثر استعداداً لتقبل الرغبة في التغير، فهو يزيد طموح الافراد ويدفعهم للصعود الى السلم الاجتماعي، وان الاستثمار في التعليم يتخذ عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثالثاً: الفقر

تعددت وتنوعت مفاهيم الفقر، وذلك لأنه يمثل ظاهرة معقدة، وصعبة التفسير، لما لها من أبعاد متنوعة ومتعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية. وسنتطرق الى مجموعة من المفاهيم التي فسرت مفهوم الفقر من خلال التعريفات التي سنستعرض البعض منها، وكما يأتي:-

– لقد عرف البنك الدولي الفقر على أنه عيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي يعتبرها الأغنياء أمراً مسلماً به، وكثيراً ما يحتاج إلى ما يكفي من الرعاية الصحية والأكل والمأوى والغذاء والتعليم، مما يمنعهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما إنهم معرضون للإصابة بالأمراض والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية، وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة والقوة على التأثير في القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم (**Al-Dawli, 2000, 1**).

والفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الأفراد إلى الدخل اللازم للحصول على المعدلات الدنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس والتعليم وكل ما يعد من الحاجات الأساسية لتأمين مستوى مناسب في الحياة.

وعرف الفقر أيضا من قبل منظمة الأمم لحقوق الإنسان على أنه ظرف إنساني يتصف بالحرمان المستدام أو المزمن من المقدرات، والموارد، والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية((**Banfa, 2018, p.7**)).

و عرف ايضا على انه انخفاض في دخل الأسر بشكل ملحوظ بحيث لا تتمكن من شراء احتياجاتها من الطعام والمأوى والملبس عند حدها الأدنى الضروري للحياة(**Al-Banna, 2008, page 250**)، كما يعرف على انه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش في صحة وابداع حياة طويلة والتمتع بمستوى معيشي لائق واحترام الذات وكذلك احترام الاخرين وتحقيق الحرية والكرامة (**Al-Ziyoud, 2020, p. 29**)

إن التعريفات السابقة إجمالاً بموجبها يكون الفقر بمثابة ظاهرة متعددة المجالات تتجاوز الانخفاض الحاصل في الدخل ليصل إلى مرحلة حصول قصور في القدرة الإنسانية عن تلبية الحاجات الإنسانية، وكذلك عدم القدرة على ممارسة حرية الاختيار، بالإضافة إلى عدم إمكانية اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات والتصرف بالأصول الإنتاجية.

مما سبق نستنتج ان ظاهرة الفقر هي نوع من الحرمان الفردي والمجتمعي المرتبط باستبعاد الفرد أو المجتمع من الحصول على متطلبات الحياة الأساسية لبقائه على قيد الحياة وعيش حياة حرة وكريمة. وهي تدل على العوز أو النقص الحاصل في مورد الشخص والمجتمع ، الذي يتسبب له بحصول نقص في امداده بالخدمات والغذاء اللازم لبقائهم عند حد الكفاف . وتترتب على ذلك لاحقاً آثار سلبية تمس الحريات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعلها ظاهرة مركبة بالغة التعقيد.

المبحث الثاني/ تحليل المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في الفقر

اولاً: تحليل نسبة الفقر والبطالة في العراق

ان عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية وفقدان العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع يؤدي إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للدولة، ويشير إلى تدني قدراتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، وثمة دول لم تستغل ثرواتها على الرغم من حاجتها الماسّة إليها ، كما توجد دول أخرى استغلت بعض ثرواتها ولكنها لم تتمكن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والمداخيل بصورة مناسبة ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة كما هو حال العراق رغم تمتعه بالعديد من الموارد المادية والبشرية والطبيعية الا انه اقتصر على استغلال مورد واحد من الموارد الطبيعية وهو النفط الخام (وهو مورد ناضب) وان استنزافه دون تنشيط بقية القطاعات سيكون على حساب الاجيال اللاحقة وانعدام العدالة بين الاجيال التي تسعى كل من العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة لتحقيقها ، كما أن الثروة النفطية (الخيالية) تعطي صورة مضلّلة عن الأوضاع الاقتصادية في العراق ، لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في الاقتصاد العراقي ، وما ينجم عنها من زعزعة الأمن الاقتصادي للدول والمواطنين على حد سواء ، وبما ان الموازنة العامة تعتمد باكثر من 90% على الايرادات النفطية فهذا يعني ان الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية .

ويعتبر الفقر مؤشرا مهما يعكس مدى تحقيق العدالة الاقتصادية وان هذا الفقر لا يقصد به فقر الدخل فحسب بل يشمل ابعاداً اخرى اجتماعية وانسانية، ومرتبط بإشباع الحاجات الاساسية للفرد ، وتم التوصل في العراق الى دليل الفقر متعدد الابعاد بدعم فني من

برنامج الامم المتحدة الانمائي ومبادرة اكسفورد للتنمية البشرية والفقر ، ويشتمل الدليل على خمسة ابعاد هي (التعليم ، مستوى المعيشة ، الخدمات الاساسية ، التغذية الصحية ، العمالة).(Humanity, 2014, p. 176)

فقد بلغت معدلات الفقر والبطالة الظاهرة على التوالي (43%) (28,1%) عام 2003 ، وتعد اعلى نسبة خلال مدة البحث، ويعود ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمره الاحتلال الاميركي للبنى التحتية وما تبعها من اعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع النفط والصناعة اذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة 192 شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير في القدرة الانتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنشآت.

النفطية وحاجتها للتطور والاصلاح اضافة لما تعرضت له من عمليات تخريب كبيرة ومستمرة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة بسبب التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص وخصخصة الممتلكات العامة وهذا ما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة والفقر (Al-Rawi, 2010, p. 6) كما ان وزارة التخطيط نفذت مسحا في نهاية عام 2018 اظهر تراجع نسبة الفقر الى (20%) بعد ان سجل (22.5%) عام 2014 ، مبينا ان هذه النسب تباينت بين المحافظات ، بحسب النشاط الاقتصادي والحركة التنموية فيها ، وما زالت نسبة الفقر مرتفعة ولا بد من العمل على التخفيف من حدة الفقر، فقد اطلقت وزارة التخطيط الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر في العراق للسنوات 2018-2022 والتي تستهدف خفض نسبة الفقر الى 16% عند نهاية عمر هذه الاستراتيجية التي تعد الثانية بعد الاستراتيجية الاولى. اما الانخفاض في معدلات البطالة فلم يكن لأغراض انتاجية فقط بل على الاغلب كان لأغراض خدميه كالتوظيف في اماكن حماية عسكرية في الجيش والشرطة(Marzah, 2014, p. 119) . وعليه فان هذا الانخفاض في معدلات الفقر والبطالة الظاهرة لا يمكن الاستناد عليه بانه ناتج من تصحيح الاختلالات الهيكلية بل نتيجة لزيادة الايرادات النفطية في تلك المدة والتوظيف في مجالات خدمية.

جدول (1) يوضح تطور معدل البطالة ومؤشر نسبة الفقر في العراق لسنوات مختارة

السنة	معدل البطالة الظاهرة %	معدل البطالة المقنعة %	مؤشر نسبة الفقر %
2003	28.1	66.4	43
2005	18	58.4	30
2010	12	42.5	23
2015	12.6	26.7	30
2020	22.1	36.2	31.7

Source: Prepared by the researcher based on: Statistics of the Central Bank of Iraq – General Directorate of Statistics and Research and the Ministry of Planning – Central Statistical Organization and Research for different years.

ثم عاودت معدلات الفقر والبطالة الظاهرة بالارتفاع للمدة 2015–2020 نتيجة لما يلي :-

1- الازمة المزدوجة التي اصابت الاقتصاد العراقي متمثلة بالعصابات الارهابية التي عطلت العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية، مما تسبب في إنهاء معظم العقود والأجور اليومية في الدوائر الحكومية. فضلا عن موجات النزوح الداخلي لأكثر من (4.5) مليون مواطن، متزامنا مع انخفاض اسعار النفط مما انعكس على عجز الموازنات العامة لتلك السنوات واتباع الحكومة سياسات التقشف والاعتماد على الميزانيات التشغيلية وقبل ان يتعافى الاقتصاد العراقي من تلك الازمة ليقع في ازمة مزدوجة اخرى .

2- ازمة تفشي فايروس كورونا متزامناً مع انخفاض اسعار النفط فضلا عن تخفيض حصة العراق المصدرة من النفط الخام من قبل (منظمة أوبك) في عام 2019 لتضيف خصوصية عالمية لمعدلات البطالة والفقر ، اذ انخفضت أسعار النفط الخام انخفاضا حاداً الى مستويات متدنية بلغت اقل من (20) دولارا للبرميل الواحد وتراجع الطلب العالمي على النفط الخام ومشتقاته وانخفضت الايرادات النفطية العراقية بنسبة (50%) ، ومع إجراءات الاغلاق في مختلف دول العالم كإجراء احترازي للوقاية من انتشار هذا الفيروس، وتوقف العمل في العديد من المصانع والمنشئات الأمر الذي ادى الى تراجع النمو الاقتصادي الذي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية للدولة كونه يساهم في زيادة الدخل، كما يسهم في تقليل نسبة البطالة في الاقتصاد، لان النمو الاقتصادي يساعد في توفير فرص عمل مناسبة في مختلف المجالات.

ويمكن ان نلحظ إن نسب فقر الدخل للسنوات 2007، 2012، 2018 2024 تبين تحسن نسبي لكنه محدود، نتيجة للأوضاع الأمنية والاقتصادية التي مرت على العراق للمدة 2007 –2019. كما إن الأهداف الفرعية للاستراتيجيتين لم تحقق الغايات المخطط لها، اذ ان الاستراتيجية الوطنية الثانية للتخفيف من الفقر كانت تهدف الى خفض نسبة الفقر الى 1%.14 عام 2022، الا إن نسبة الفقر بلغت 5.17% لعام 2023–2024 حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تعكس إن نسبة الانخفاض لم تزد عن 8%، مما يعني الحاجة الى جهود مضاعفة.

جدول 2 فقر الدخل في العراق لسنوات مختارة

الفقر	2007	2012	2018	2024
خط الفقر الف دينار	77	105	111	137
فقر الدخل%	22.9	18.9	20.1	17.5

Source: Department of Statistics and Geographic Information Systems, Results of Household Surveys for the years 2007, 2012, 2018, 2024.

نلحظ ذلك من قيمة معامل جيني التي تقيس مستوى التفاوت في الدخول حيث بقيت قيمة المؤشرات في جدول 3 مستقرة عند نسبة 30% تقريبا مما يعكس تفاوتات مستمرة.

جدول3 نسب فقر الدخل في العراق لسنوات مختارة %

السنة	2007	2012	2018	2024
نسبة الفقر	22.9	18.9	20.1	17.5
فجوة الفقر	4.5	4.1	4.1	3.9
عمق الفقر	1.4	1.4	1.4	1.3
معامل جيني	30.9	29.5	29.6	29.8

Source: Department of Statistics and Geographic Information Systems, Results of Household Surveys for the years 2007, 2012, 2018, 2024.

وقد تبنت الحكومة العراقية بعد عام 2003 استراتيجيتين للحد من الفقر في العراق وكانت الاستراتيجية الاولى من عام 2010–2014 تركز على ضمان الامن والاستقرار ، وضمان الحكم الرشيد ، وضمان عدالة التوزيع ، وتنويع مصادر الدخل ، وكانت الخطة الثانية تسير بنفس المهام للمدة 2015–2019 الا انهما لم يحققان تلك الاهداف لما شهده العراق من احداث سياسية واقتصادية وامنية جسيمة زاد على اثرها عدد الفقراء وافرزت مناطق جديدة بحاجة الى دعم ، وادت الاحداث الى توقف هذه الاستراتيجية لعدة امور منها – **(Iraq, 2018, p. 22)**.

1- عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي والاداري والمحسوبية وغياب ركائز الحكم الرشيد مما ادى الى عدم كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية ومن ثم ضعف نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

2- الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل وبما انه معرض للتقلبات الاسعار العالمية وانخفاض اسعار النفط من اعلى مستوى بلغه ($110) عام 2013 الى ($40) بين عامي 2015 –2016 ، ادى الى حصول عجز في الموازنة العام ادت الى عرقلة تلك الخطط التنموية .

3- تهديد امن الانسان العراقي بسبب حالات العنف والتفجيرات الارهابية التي تطال حياة المدنيين فضلا عن تدهور الوضع الامني لعدد من المحافظات بسبب (العصابات الارهابية).

ولكن بعد انتشار فايروس كورونا في معظم دول العالم ومن ضمنها العراق خلال 2019–2020 فرض العراق إجراءات للحد من تفشي فيروس كورونا تمثلت بفرض حظر للتجوال جزئي وشامل، وإغلاق المطارات والحدود وإيقاف عمليات التبادل التجاري في المعابر، وإغلاق العديد من المصانع والمعامل والشركات، وتعطيل الدوام في المؤسسات الحكومية، وإغلاق الأسواق، وكل تلك العوامل مجتمعة ادت الى تعميق نسبة الفقر الى (31%) ويقال (40%) حيث بات 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليونا، يعتبرون فقراء وفق البنك الدولي .وارتفاع معدل البطالة الى(22,1%) في عام 2020 .

ارتفع معدل البطالة في العراق إلى 15.60% عام 2023 اذ كانت 15.30 % في عام 2022. معدل البطالة في العراق بلغ متوسطًا نسبته 10.01%منذ عام 1991 حتى عام 2023، ووصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق بنسبة 16.20 في المئة في عام 2021 وأدنى مستوى قياسي بنسبة 8.00% رغم ان العراق بلد غني بالثروات البشرية و الطبيعية الا انه يعاني من ارتفاع نسبة الفقر بجميع مستوياته ، وهذا ناتج من سوء توزيع الدخل والموارد وعدم استخدامها بالشكل الامثل ما يؤدي الى حصول التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع ، ولتحقيق العدالة نحتاج الى نظام عادل وادارة كفؤة تحسن استغلال موارد العراق (لاسيما الثروة المعدنية) واستخدام إيراداتها في تنمية المورد البشري وبناءه وتوفير الاحتياجات الاساسية له وتحسين نوعية الحياة في المناطق المحرومة لضمان التوزيع المتساوي للدخل والخدمات .

شكل 3استجابة دليل الفقر متعدد الأبعاد الوطني في العراق لسبعة من أهداف التنمية المستدامة

ثانياً: تحليل مؤشر نصيب الفرد في العراق

ان تطور ونمو الناتج ونصيب الفرد منه بشكل عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعاشي ومن ثم كمقياس للعدالة ، كما يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاساسية التي تستخدم فضلاً عن مؤشرات اخرى لرسم السياسات الاقتصادية و اجراء المقارنات الدولية و المحلية (**and Al-Jubouri, Al-Hashimi 2020, p.123**) وتتضمن العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة مجموعة من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها قياس وتحديد مستوى الاستدامة والعدالة ، ومن أبرز تلك المؤشرات هي (حصة رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) .

جدول 4 تطور نصيب الفرد وحصة راس المال من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات مختارة

السنة	نصيب الفردGDP	حصة راس المال الثابت من GDP	نسبة حصة نصيب الفرد من GDP
2003	1,153,689.4	7.4	3.90
2005	2,731,328.8	13.8	3.71
2010	5,449,017.4	16.2	3.36
2015	5,472,829.6	26.0	2.81
2020	4,941,868.9	10	2.49

Source: Prepared by the researcher based on: Statistics of the Central Bank of Iraq – General Directorate of Statistics and Research and the Ministry of Planning – Central Statistical Organization and Research for different years.

كما نلحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج عام 2009 الى (4,5) مليون دينار بعد ان كان (5,5) مليون دينار عام 2008، وهذا الانخفاض سببه الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي ، وقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً بلغ (7,7) مليون دينار عام 2014 بعد ان كان (8,2) مليون دينار عام 2013 واستمر بالانخفاض بمعدلات متفاوتة وصولا الى (4,9) مليون دينار عام 2020 ، وهذا التراجع بسبب انخفاض اسعار النفط بشكل كبير، فضلا عن الاحداث التي شهدها العراق بسبب سيطرة الجماعات الارهابية على بعض محافظات العراق ولا سيما على بعض الحقول النفطية خلال الاعوام 2014-2016، فامتدت اثار الدمار والخراب والفوضى لأعوام لاحقة رغم ان نصيب الفرد قد تحسن عام 2019 الا ان هذا التحسن لم ير النور ولم

يستمر طويلا حتى القى كوفيد 19 بظلاله على الاقتصاد العالمي فشلت حركته واغلقت المصانع وتوقفت الحياة وانخفضت اسعار النفط مما أدى الى اختلال كبير في هيكل الاقتصاد العراقي لأنه يعتمد بالدرجة الاساس على المورد النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وانخفاضه يعني انخفاض نصيب الفرد.

ومما لا شك فيه ان لهذه الازمات المزدوجة انعكاسات سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني فضلا عن تداعياتها الاجتماعية ومن ضمنها تراجع فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة ما يؤدي الى زيادة نسبة الفقر في المجتمع، ومع عدم ايجاد سبل كفيلة بمعالجة تلك الازمات شهدت البلاد العديد من التظاهرات بدءا من عام 2017 وحتى عام 2019 للمطالبة بتحقيق العدالة في التوزيع والتوظيف والخدمات، وهذا يدل على الاخفاق الحكومي في ادارة الاقتصاد بشكل كفء، واساءة استخدام المورد النفطي الذي يعد الشريان الابهر للاقتصاد العراقي، وتشير نسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى الضعف الحاد في معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاهية الاجتماعية للأفراد، اذ لم يتجاوز متوسط المدة (3%) خلال المدة (2004–2010)، اما المدة من عام 2011 وحتى عام 2016 سجلت تراجع في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى اقل من (3%)، مما يعني انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الرفاهية للأفراد بالرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة، واستمرت تلك النسبة بالانخفاض حتى بلغت (2,4%) عام 2020 .

ان نصيب الفرد من GDP لم يتسم بالعدالة في توزيع الدخل وهذا ما يؤيده جدول معامل جيني ومن ثم فان نصيب الفرد وتطوره في العراق رغم تذبذبه الا انه لا يعكس واقع المستوى المعاشي لغالبية سكان العراق .

كما ان تكوين رأس المال الثابت يقوم على حقيقه مفادها ان المجتمع يوجه جزء من طاقته الانتاجية لإنتاج السلع الرأسمالية بالرغم من انتاج السلع الاستهلاكية ، وعند ملاحظة مؤشر نسبة (راس المال الثابت ونصيب الفرد) من الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول (2) نجد ان نسبة حصة رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي متدنية خلال المدة (2003–2020) وان متوسط الموجه الى الاستثمار (حصة تكوين

رأس المال من GDP) خلال المدة المذكورة بلغ (14,5%)، وهي نسبة متدنية جداً مشيرة الى عدم الاخذ بالاعتبار حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة .

ومن اسباب تدني حصة تكوين راس المال من GDP وتوقف المشروعات الصناعية وتعطل اكثر من 60 الف مشروع صغير تابع للقطاع الخاص بسبب نقص الطاقة ومستلزمات الانتاج والتي كان بإمكانها ان تخفض معدلات البطالة والفقر حتى تقترب من المعدل الطبيعي للبطالة وتخفف من التفاوت في توزيع الدخل ، ومن الاسباب التي ادت الى تدني تكوين رأس المال الثابت ما يلي (صندوق النقد الدولي ، **Qatari Report (2015, p.33)**:-

1- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وما نتج عنه من تعطيل اغلب المشاريع العامة والخاصة في العراق.

2- الحروب التي أدت الى تدمير البنى التحتية تزامنا مع اغراق السوق المحلية بالسلع والخدمات المستوردة بأسعار منخفضة جداً يصعب على القطاع الخاص منافستها بسبب بدائية الوسائل المستخدمة في الانتاج وتدني مستويات الانتاجية مما عمل على تخلف المنتج المحلي وانعدام روح المنافسة.

3- انعدام الامن والفساد المالي والاداري ساعد على هروب رؤوس الاموال الى الخارج بحثاً عن الامان والاعمال التجارية ذات العائد السريع.

4- ارتفاع الانفاق الجاري بأكثر من 80% على حساب انخفاض الانفاق الاستثماري.

وغيرها من الاسباب التي اساسها الادارة غير الكفؤة للاقتصاد وفشل الحكومات التي استشرى في مفاصلها الفساد المالي والاداري والسرقات دون رقابة، ومن ثَم ارتبط الازدهار الاقتصادي بعاملين :-

الاول :- الصادرات النفطية باعتبارها المورد الرئيس للموارد المالية.

الثاني :- استتباب الوضع الامني لتشجيع الاستثمار الاجنبي.

المبحث الثالث: إجراءات لتخفيف من الفقر في العراق

هنالك عدد من الإجراءات التي تسهم في تخفيف معدلات الفقر منها :

أولا: ترشيد الانفاق العام

ان العمل على ترشيد النفقات العامة يساعد على تحرير السطات الحكومية من أعباء كبيرة كانت تربك عمل نشاطها الاقتصادي والمالي ودورها في تقديم الخدمات ومستوى الاشباع للحاجات العامة، إذ ينتج عن ذلك زيادة الإيرادات العامة وتقليص العجز الحاصل في الميزانية العامة، و من ثم يؤدي ذلك الى التخلص الجزئي من حجم الدين العام الذي يعد عبئاً تتحمله الأجيال القادمة، ولترشيد الانفاق العام لا بد من القيام بحزمة من الإجراءات، وتتلخص من خلال الاتي: -

1- العمل على تخفيض النفقات الاستهلاكية البذخية غير المبرر لها، والتي تشكل جزءاً كبيراً من النفقات العامة، وكذلك تقليل الهيئات والوزارات غير المنتجة، والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة.

2- العمل على ترشيد الانفاق العام وتقنياته بصورة أكثر فعالية، سوف يسمح للقطاع الخاص العمل بحرية أفضل ويقلل من إثر المزاحمة التي تنشأ نتيجة التدخل السلطات الحكومية في النشاط الاقتصادي.

4- العمل على التخلص بشكل تدريجي من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله السلطات الحكومية من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، ويكون ذلك من خلال بيع تلك القطاعات العامة الى القطاع الخاص، أو العمل على ادارتها وفق أسس تجارية واقتصادية لكي تحقق الأرباح، والتي تنعكس بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: دعم طبقة الفقراء

بما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ودرجة اعتماده بشكل كبير على المورد النفطي الذي يكون أكثر عرضة للتقلبات التي تصيب العالم الخارجي، فإن تلك التقلبات تنعكس بصورة مباشرة على شريحة الفقراء من خلال انخفاض الدخل الحقيقي لهم، وذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ لذلك لا بد من العمل على دعم السلة الغذائية لتلك الشريحة بأسعار منخفضة نسبياً، وهي خطوة صحيحة لدعم شريحة الفقراء لكي يتسنى لها الاندماج في عملية التنمية المستدامة، وكذلك العمل على تقديم الخدمات العامة (الكهرباء والماء والدواء) بأسعار مدعومة ورمزية جداً من قبل السلطات الحكومية، وان تلك الإجراءات من

شأنها ان تترك أثاراً إيجابية في تحسين المستوى المعاشي للفقراء ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الفقر.

ثالثاً: رفع مستوى أداء التعليم والتدريب

ان مواكبة عصر تطور التكنلوجيا والمعرفة واقتصاد المعلومات واقتصاد السوق يفتقر الى مستويات تعليمية عالية ذات مهارات كفؤة وانتاجية مرتفعة تجلب الأجور المرتفعة للاقتصاد المحلي، فمن الضروري العمل على تحسين جودة التعليم ورفع مستوياته الى مراتب عليا مقارنة ببلدان العالم ليواكب عصر التكنولوجيا والاقتصاد المعلوماتي، ومن اجل الوصول الى ذلك لابد من القيام بحزمة من الإجراءات التي تتلخص من خلال الاتي:-

1- ضرورة العمل على أدخال الأجهزة التكنلوجية المتطورة في المناهج الدراسية لكافة المراحل وذلك لرفع الكفاءة التعليمية للطالب، وترك الوسائل والأدوات البدائية التي أصبحت متخلفة مقارنة ببلدان العالم.

2- ضرورة العمل على تخصيص الانفاق اللازم لتغطية الجوانب التي تخص الجانب التعليمي.

3- ضرورة العمل بنظام ورش العمل المجانية لرفع القدرات الإنتاجية وزيادة الكفاءة في المؤسسات التعليمية.

4- تخصيص اعداد ثابتة من الطلبة سنوياً وزجهم في الجامعات المتطورة عالميا، للحصول على المعرفة بشكل كفوء، ومن ثم نقل تلك المعرفة في اقتصاد البلد من اجل النهوض بواقعه، ومواكبة عصر التكنلوجيا واقتصاد المعرفة.

رابعاً: إعادة توزيع الدخل بشكل عادل

ان تحقيق العدالة في توزيع الدخل يُعد من أهم الاهداف الاقتصادية الى جانب النمو والاستقرار والكفاءة الاقتصادية، أذ تُعد من الشروط الضرورية لتحقيق العدالة في المجتمع ومن ثم القضاء على الفقر، فكما أشرنا سابقاً الى ان السعي الى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ذات أهمية بالغة في الحد من الفقر، ويجب ان تقترن تلك المعدلات العالية من النمو الاقتصادي بعدالة توزيع عائدات ذلك النمو على جميع طبقات المجتمع ، لان تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي دون توافر عدالة في توزيع ذلك النمو

يؤدي ذلك الى اتساع فجوة الفقر، فالسياسات الاقتصادية الكلية ذات الكفاءة العالية يجب ان تضمن توزيع النمو الاقتصادي بشكل عادل، ليصل الى غالبية الفقراء في المجتمع ومن ثم تضييق فجوة الفقر.

الاستنتاجات:-

1- العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية والحد من الفقر. تؤكد نتائج البحث على وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في التنمية البشرية وتقليل مستويات الفقر.
2- يتبين أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة، يسهم بشكل مباشر في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.
3- ضرورة التركيز على جودة التعليم وتطوير المهارات التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل.
4- أن التنمية البشرية المستدامة هي أساس للحد من الفقر على المدى الطويل.
5- ضرورة تبني ممارسات تنموية تحافظ على البيئة وتلبي احتياجات الأجيال القادمة.
6- العمل على توفير قاعدة بيانات تساعد في دعم السياسات والبرامج التنموية.
7- ضرورة الاستمرار في إجراء البحوث حول التنمية البشرية والحد من الفقر.

التوصيات: -

1- الاستثمار في التعليم الجيد عن طريق تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، وتدريب وتأهيل المعلمين لضمان تقديم تعليم عالي الجودة.
2- زيادة الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية والمهمشة، وتوفير برامج تعليمية للبالغين الذين فاتهم التعليم في الصغر، وتشجيع التعليم المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل.
3- ضمان حصول المرأة على فرص متساوية في التعليم والعمل، مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها.
4- تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

5- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد.

6- دعم البحوث التي تركز على التنمية البشرية للحد من الفقر ووضع الحلول المناسبة.

7- الاخذ بهذه التوصيات يساهم في تحقيق تقدم ملموس في تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر، وبناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهارًا.

References

1- Foujo, Maison Zaki (2012), Human Development Strategies and Their Role in Reducing the Phenomenon of Scientific Talent Migration in Palestine (A Case Study of the Gaza Strip), Master's Thesis, Islamic University, Faculty of Commerce, Gaza.
2- Allam, Saad Taha. Abdel Al, Farid Ahmed (2012), Human Development Economics, Anglo-Egyptian Library, Egypt.
3- Ahmed, Ahmed Abdel Al (2021), Human Development, edited by Rafed Allam, Al-Mashreq Electronic Library, Egypt.
4- Ahmed Jaber Badran. (2014). Economic Development and Sustainable Development. Cairo: First Edition, Center for Jurisprudential Studies.
5- Ahmed Aref Al-Assaf. (2011). Planning and Economic Development. Amman, First Edition: Al-Maseera House for Publishing, Distribution, and Printing.
6- Ahmed Ali Daghim. (2006). The Path to Economic Miracle and Completely Eliminating Unemployment in Developing Countries (China Practically Confirms the Success of Its Idea). Cairo: First Edition, Academic Library.
7- Hamad Omar Al-Rawi. (2010). Unemployment in Iraq – Reality and Challenges of Solutions, Iraqi Journal of Economic Sciences, Iraqi Journal of Economic Sciences, Year 8, Issue 26.
8- Ismail Mohammed Al-Ziyoud. (2020). The Role of Small Development Projects in Rural Development, Dar Jalees Al-Zaman Publishing and Distribution, Amman
9- National Human Development Report. (2014). National Human Development Report, Youth of Iraq: Challenges and Opportunities, 1st edition.
10- Republic of Iraq. (2018). Poverty Reduction Strategy. Ministry of Planning, Poverty Reduction Strategy in Iraq.
11- Susan Ali Marza. (2014). The Private Sector and Its Economic Role in Solving the Unemployment Problem in Iraq in Selected Countries with Special Reference to Iraq, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala

12- Al-Din Banfa. (2018). The Evolution of Poverty Concepts and Income Distribution during the Period (1960-2017). Arab Planning Institute, Kuwait.
13- Mohamed Al-Banna. (2008). Analytical Economics. University Press, Alexandria.
14- Michel. (2006). Economic Development, Arabic translation by Mahmoud Hassan Hosni. Saudi Arabia: Al-Mareekh Publishing House
15- Central Bank of Iraq Statistics - Directorate General of Statistics and Research, and Ministry of Planning – Central Statistical Organization for different years.
16- International Monetary Fund, Country Report No. 235/15, 2015, p.33.
17- Nidal Al-Hashimi, Ghufran Al-Jubouri, Diagnosing the Impact of Economic Sanctions on Macroeconomic Variables – An Econometric Study, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, University, Issue 5, 2002, p.123.
18- Source: Department of Statistics and Geographic Information Systems, Results of Household Surveys for the years 2007, 2012, 2018, 2024